

من المحافظات:

الضالع

الضالع/محمد الجبلي

بدأت أمس في محافظة الضالع الورشة التدريبية لتنمية المهارات الإعلامية لدى الشباب الاعلاميين والناشطين الحقوقيين التي ينظمها المنتدى الديمقراطي المعاصر بالمحافظة. هذا وتهدف الورشة إلى مناقشة العديد من الأنشطة أهمها: أهمية الإعلام في العصر الراهن وعلاقته بالتنمية الشاملة، وتعريف أهمية الحوار واهدافه ومدى تأثيره، وصفات المحاور الجيد، والحوار في المنظور الإسلامي، والإعلام والحوار المجتمعي وثماره الإيجابية تجاه المجتمع. حضر هذه الورشة العديد من الصحفيين من ممثلي وسائل الإعلام المختلفة وبعض الناشطين السياسيين من الكادر الرجالي والنسائي للشباب في المحافظة.

أبين

بدأ أمس برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة عملية توزيع المساعدات الإنسانية من المواد الغذائية للأسر النازحة من محافظة أبين والعاثة إلى منازلهم والبالغ عددهم 32 ألف أسرة. وأوضح المدير الإداري والمالي لمكتب الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين لمحافظة عدن - لحج - أبين خالد العيالي (سبأ) أن عملية الصرف تشمل مواد الأرز والسكر والدقيق وزيت الطبخ وغيرها من المستلزمات والكماليات التي تندرج في إطار مشروع المساعدات الإنسانية لبرنامج الغذاء العالمي الذي يقدمه للنازحين جراء أزمة النزوح الجماعي التي لحقت بهم خلال فترة النزاعات المسلحة التي شهدتها محافظة أبين. وأشار إلى أن عملية الصرف تتم بصورة منتظمة ووفق بيانات أعدت من قبل الوحدة التنفيذية والمجالس المحلية بمحافظة أبين لتأمين صرف المساعدات بصورة منتظمة.

المهرة

المهرة/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة المهرة برئاسة المحافظ علي محمد خردم تقارير أنشطة مكاتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات و الأشغال العامة والطرق بالمحافظة و فرع المؤسسة العامة للطرق والجسور بالمحافظة. واستعرض الاجتماع تقرير نشاط صندوق النظافة والتحسين بالمحافظة وكذا تقرير عن مستوى الأداء الوظيفي لشهر مايو 2013م. وفي الاجتماع نوه المحافظ خردم بجهود قيادة وموظفي مكتب الخدمة والتأمينات بالمحافظة على جهودهم الفعالة التي بذلوها في ترتيب وضعية المكتب والعمل على تحسين اداءه وتصحيح السبلات التي رافقت عمله خلال الفترات السابقة.

ووجه محافظ المهرة بتشكيل لجنة لتصحيح استمارة المسح الوظيفي في الإدارات والهيئات والمكاتب بالمحافظة على أن تنفذ عملها خلال شهرين من الآن، مشددا على المكاتب والهيئات التي عليها التزامات الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، مناقشة مديونيتها مع إدارة الهيئة ووضع حلول بشأنها. واستمع أعضاء المكتب التنفيذي من مدير عام مكتب الأشغال بالمحافظة إلى شرح مختصر عن أعمال شركة بن مبارك التي تقوم بتنفيذ سفلة الشوارع الداخلية لمدينة الغيظة ومدخلها الرئيسية وتوسعة وترميم عددا من الطرق بين مديريات المحافظة، مبينا أن هناك دراسات لتنفيذ مشاريع عدد من الطرق في المديريات.

سيئون

أحمد سعيد بزعل

شهدت القاعة الكبرى بالجمع الحكومي بمدينة سيئون صباح أمس الحفل الختامي والفني الذي نظمته السلطة المحلية ومكتب وزارة الثقافة بوادي وصحراء حضرموت بمناسبة احتفالات شعبنا اليمني العظيم بالذكرى الثالثة والعشرين لقيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990م.

وقال الأخ سالم سعيد المنهالي وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الوادي والصحراء: إن هذا الحدث التاريخي البارز في حياة أبناء اليمن بمناسبة توحيد في الثاني والعشرين من مايو 1990م هو حدث سياسي وتاريخي بارز في حياة اليمن بعد تشطير دام سنوات طويلة من الزمن ورغم الصعوبات ورغم كثير من المنغصات هناك وهناك إلا أن الوحدة تبقى اسما ورمزا لكل اليمنيين ولا يمتلكها أحدا شخص ولا أحزاب. وأضاف في سياق كلمته: أمننا مرحلة طويلة ولا بد علينا من الحوار والتحاور والنقاش حتى نصل إلى قاسم مشترك يضمن للوحدة البقاء.. وحقيقة كنا نحتفل بهذه المناسبة في أجواء أكثر نقاء من هذه الأجواء لكن شاءت الأقدار أن نحتفل في هذه الظروف التي تمر بها بلادنا.



إدارات تربوية في مديريات حضرموت الساحل (الثورة):

تسرب الطلاب من التعليم ظاهرة تؤدي إلى الانحراف

وقال البهيشي: إن رسوب الطلاب المستمر في الصف الواحد يجعله يصل إلى قناعة مفادها الإفادة مرجوة من تعليم يؤدي إلى الرسوب وهذا يجعلهم أكثر استعدادا للتسرب من المدرسة والمدرسة أيضا تغفل إشباع الهويات المختلفة للطلاب مواكبة للعملية التعليمية وكذلك استخدام الضرب في المدارس وغياب العلاقة المنظمة بين المدرسة والإدارة التربوية والأسرة وكذلك ماتعاني الأسرة نفسها من مشاكل تؤدي في معظم الأوقات إلى الطلاق وكل هذا ينعكس على نفسية الطالب أو الطالبة فيجد التسرب من التعليم هو أقرب الطرق للتعبير عن الرفض. ونوه البهيشي في ختام حديثه: بأن الحل لهذه الظاهرة يتوقف على القدرة على القضاء على أسبابها تدريجيا من خلال جهود مشتركة للأسرة والمدرسة والمجتمع عموما.

وسط يؤدي إلى الجنوح والانحراف السلوكي وقد يؤدي إلى إحداث مشاكل بين الأسرة. وقال الهذاري: إن معالجة هذه الظاهرة أصبحت ضرورة ملحة وقضية لا تتعلق بمحافظه حضرموت لكنها قضية وطنية أضرارها تتفاقم كل يوم فما يمكن أن نجد حلا لها اليوم قد يتعذر معالجته مستقبلا ومن وجهة نظري الحل يتمثل بربط المناهج ببيئة الطلاب وتطوير مقدراتها بما يعزز الروح الوطنية لدى الناشئة وتنوع أساليب التدريس وتطويرها مع مراعاة ضروف الطلاب وكذلك اختيار النوعية الجيدة من المعلمين وكذلك القدرات التربوية ومراجعة أساليب الامتحانات التي تركز حاليا على الحفظ واستبدالها بأساليب تعمل على معرفة ماذا فهم الطالب وماذا استوعب وكيفية التقويم بزاوية عند التصحيح وتوعية الاهالي بضرورة تعليم أبنائهم والمتابعة المستمرة والتنسيق بين البيت والمدرسة.

عوامل اقتصادية

بينما يرى الأستاذ محمد سقاف الهذاري مكتب التربية والتعليم بساحل حضرموت سابقا: أن التعليم أساس تقدم الأمم ورفيها وهو يمنع حضارتها والمعايير الذي من خلاله يقاس تفوقها الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي أما في ما يتعلق بالتسرب في التعليم أو الرسوب فيه يشكل ضغطا على النظام التربوي وهدارا لموازنة الدولة ويؤديان إلى نتائج عكسية على المجتمع. وقال الهذاري: إن كثيرا من الدراسات في الميدان التربوي تؤكد على الارتباط الوثيق بين الرسوب والتسرب إذ أثبتت هذه الدراسات أن أكثر المتسربين من التعليم هم في الأساس من التلاميذ الذين يرسبون باستمرار كم أن هذه الدراسات ذكرت أسبابا وعوامل اقتصادية واجتماعية للتسرب وكذلك تربوية ومن هذه الأسباب ب التي ذكرت بشكل موجز ضعف النظام التعليمي وضعف تصور نظام الامتحانات واقتدار بعض المناهج إلى التشويق كونها تبعث على الملل والرتابة لدى الطلاب وغياب استخدام طرق التدريب الحديثة ووجود معلمين غير مؤهلين. وأضاف الهذاري: إن هناك ضعف الصلة بين عناصر المنهج وحاجات المجتمع وقصور دور الإشراف والتوجيه وقلة المياني والتجهيزات المدرسية وغياب الوعي بأهمية التعليم وانتشار الأمية في بعض المناطق وتفاقم الهجرة من الريف إلى المدن واستخدام الأطفال في أعمال الزراعة والبناء والرعي والصيد والزواج المبكر فالرسوب يؤدي إلى التسرب والتسرب يؤدي بالأطفال إلى الشارع وما يمتلئ من

في بلادنا أن تسرب الفتيات هو الأكثر شيوعا وهذا التسرب يرجع إلى عدة أسباب اجتماعية وتربوية فالأسباب الاجتماعية تتلخص في معارضة الآباء وأحيانا عدم ميلاتهم بمتابعة تعليم أبنائهم وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي. إضافة إلى إشراك الفتيات في الأعمال المنزلية والاقتصادية والحرفية في بعض المناطق كزراعة الأغنام ومزاولة الخياطة وهذه الأعمال أصلا لا تعطي الفتيات وقتا كافيا للدراسة كما أن هذه الأعمال تؤدي إلى إرهاق جسدي بسبب صغر السن ونسبة الأمية المرتفع في بعض المناطق وتدني مستوى الأسر العلمي وعدم مقدرة رب الأسرة على توفير مستلزمات العملية التعليمية بسبب الفقر وكل هذه الأسباب تؤدي إلى تسرب الطلاب والطالبات على وجه الخصوص من التعليم. وفي المجتمع اليمني يقوم الآباء بالكثير من الأعمال التي تحتاج إلى عمال للقيام بها وهذا عامل مساعد على التسرب من التعليم.

وأكد: أن الزواج المبكر للفتيات من اهم العوامل التي تؤدي لتسرب الفتيات من التعليم وخاصة في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط فلا تستطيع الفتاة التوفيق بين الاستمرارية في التعليم والزواج فتسرب الفتيات من التعليم في أحيان كثيرة يتم بعد الخطوبة مباشرة.

أسباب تربوية

أما في ما يتعلق بالأسباب التربوية فالمعملية التعليمية هي نفسها تعاني من عدم الاختيار الجيد لقيادة الإدارات التعليمية والمدرسية من أصحاب المؤهلات التربوية وتغليب العلاقات والولاءات الحزبية في أوقات كثيرة على حساب قيادات مؤهلة نوعيا تحظى باحترام الأوساط الاجتماعية أيضا ترتبط ظاهرة التسرب بأداء المعلمين وعملية تأهيلهم وتعاملهم السلوكي كما أن عملية القبول في التعليم متروكة لاختيار الناس مع أن دول عربية شقيقة ومنها سوريا التعليم فيها الرامي يعاقب رب الأسرة بالحسب إذا تبين أن عدم تعلم الأبناء أو تسربهم من التعليم يعود إلى رب الأسرة كم أن هناك دول تصرف حوافر مالية للطلاب كتشجيع على التعليم.

تعتبر قضية تسرب الطلاب والطالبات من العملية التعليمية من أكبر الأسباب التي تؤدي للجنوح والانحراف السلوكي لدى الطلاب وتعتبر مديريات الساحل بمحافظة حضرموت من أكبر المديريات التي تعاني من هذه الظاهرة وبحسبنا عن الأسباب الحقيقية للظاهرة والمعالجات التي يجب اتخاذها للقضاء على الظاهرة التي امتدت لتصل تأثيراتها إلى كل بيت.. (الثورة) اقتربت من الظاهرة وخرجت بالحصيلة التالية:

المكلا احمد محمد بن زاهر

تحدث في البداية الأستاذ عوض سالم البهيشي مستشار التوجيه والمناهج والتدريب بمكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت قائلا: إن ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس من أهم المشكلات الاجتماعية والتربوية شيوعا وأكبر المشكلات التي تشغل الأسر والمعلمين في الوقت الحاضر وترجع هذه الظاهرة إلى عدة أسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية التي تعيشها الأسر وتتناثر بها. وأضاف البهيشي: لا يمكن القضاء على ظاهرة تسرب الطلاب والطالبات ما لم نحل كافة المشاكل الموجودة سواء كانت سياسية أو مجتمعية فوجود تعليم أمن ومستقر يتوقف على توفير استقرار سياسي واجتماعي ليس في مديريات حضرموت فقط وإنما في اليمن بشكل عام ولا يختلف اثنان على أن تسرب الطلاب من تركيبة النظام التربوي وخاصة في عوامل انخفاض الكفاءة الإنتاجية في التعليم الأمر الذي يتطلب إعطاء اهتمام متزايد من قبل الجميع لتلافي القصور والفاقد والهدر في العملية التعليمية بكل ما يترتب عليه من ضياع المال والوقت والجهد المبذول في التعليم والاستفادة الكاملة من التفقات الاقتصادية التي تضعها الدولة للتعليم.

وأردف البهيشي: عندما نتحدث عن تسرب الطلاب من التعليم نعني انقطاع الطالب أو الطالبة عن الدراسة وعدم العودة إليها مرة أخرى هذا كما أن وضعا سابقا يمثل فاقدا للتعليم وهذه الظاهرة رغم أنها تحدث في الوسط التربوي لكنها قضية لا تخص التربية والتعليم فقط وإنما هي ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع تمتد جذورها من تركيبة النظام التربوي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي المعاش ولصيق أيضا بمجموعة من القيم الموجودة في المجتمع وععب الحل لهذه الظاهرة لا يقع على التربية بل يقع والعبء على جميع الجهات كون الحل يحتاج إلى جهد اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي أيضا. وقال البهيشي: يختلف مفهوم التسرب طبقا لاختلاف الشروط الخاصة بالتسرب لكل بلد لكن السمة المميزة

ضعف قدرات العلم وكثافة المنهج من أكثر الأسباب

الناجمة بين العمال وصحاب العمل وقد بلغ إجمالي القضايا حوالي (92) قضية منها ما تم حلها وديا لعدد (52) قضية في صيد أحيلت للجنة التحكيم وعددها (12) قضية وتمكنت الإدارة من تعميم عقد العمل للعمال الأجانب والبالغ حوالي (9) عقود عمل برسوم مالية قدرها (28,500) ريال تم توريدها إلى خزانة الدولة. واستقبلت لجنة التحكيم مجموعة من القضايا المالية المرفوعة إليها خلال عام 2012م وهي (30) قضايا منظور فيها و(2) صدر فيها قرار التحكيم و(3) حالات تم التسوية الودية فيها. واستعرض مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية أبرز الصعوبات التي تواجه المكتب في تلبية الاحتياجات المتزايدة من المراكز والمتمثلة في ضعف الميزانية التشغيلية والديون المترامية لمؤسساتي المياه والكهرباء وعدم تثبيت المتعاقدين المتخصصين وعدم وجود وسائل نقل إضافة إلى زيادة مقدار الدعم السنوي للجمعيات على مستوى المحافظة وعدم وجود الوظائف الخدمية وعدم اعتماد ميزانية تشغيلية من قبل مكتب المالية للمراكز الجديدة في بعض المديريات.

المكتب خدمات وتدريب لأكثر من (35) عاملة في صندوق الرعاية الاجتماعية والمشاركة في العديد من الورش الخاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد وغيرها من الدورات وورش العمل. كما قام دار رعاية الأحداث بتقديم خدماته المختلفة لشريحة المودعة فيه من قبل جهات مخوله بذلك واستقبال عدد (28) حالة من الأحداث الذكور و(3) حالات مرحلة من عام 2011م ومودعين بأجنحة مختلفة ومتباينة من محافظة عدن وغيرها من المحافظات. الطفولة الأمانة واستطرد أن مركز الطفولة الأمانة بمحافظة عدن المعد لوقاية الفئة العمرية المتباينة من الضياع والانحراف والمشردين وأطفال الشوارع والمتسربين من المدارس استطاع استيعاب (100) حالة مستفيدة وعدد (40) طلالا متواجدين في المركز وعدد المستفيدين من الخدمات (30) وعدد الأطفال الذين تم دمجهم (30) وعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس ورياض الأطفال (70) طفلا. إدارة النزاعات ولجان التحكيم وذكر أن إدارة النزاعات هي الأخرى قامت باستقبال عدد من القضايا العمالية

المحليين والعاطلين عن العمل في بعض المنشآت والمؤسسات الأهلية العاملة بمحافظة عدن. منوها بأن من تم تسجيلهم بلغوا (1822) حالة منهم (1332) ذكور و(490) من الإناث وكذا تشغيل وتغطية فرص العمل الشاغرة في المنشآت التابعة للقطاع الخاص لعدد(479) عاملا وعاملة (460) ذكور و(19) من الإناث. وان المحقق الفعلي من التشغيل الأجنبي في سير نشاط العمل الذي توصل إليه المكتب من حيث الانجاز حوالي (1109) وهي الحالات المصرح لها بالعمل لأول مرة. وفيما يخص تقنين العمل والصحة والسلامة المهنية أكد أن المكتب نفذ النزول الميداني لعدد (63) منشأة وتم من خلالها ضبط (3) مخالفات ودفع على أثرها غرامات مالية تقدر ب(200,000) ريال كما قامت إدارة الصحة والسلامة بتحديد لياقة العمال لعدد (1330) عاملا محليا بإيرادات محلية و(265) عاملا أجنبيا، بالإضافة إلى توريد المبالغ الخاصة بالدعم الشعبي للقراردعة من قبل العمال المحليين والأجانب حيث بلغ إجمالي ما تم توريده بالنسبة للدعم الشعبي خلال عام 2012م حوالي (6,665,000) ريال يمني و(2650) دولارا. كما قام بعمل معالجات تتعلق بتنمية المرأة العاملة ورعاية الأحداث حيث قدم

عدن/نبيل الجنديد بلغ الإجمالي العام للإيرادات المحلية والمركزية التي حققها مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن والتي تم توريدها إلى خزانة الدولة على أرقام الحسابات المحددة لها خلال عام 2012 م حوالي (38.400.790) ريالا.

منها (19.657.050) ريال إيرادات مقابل رسوم تصاريح العمل الخاصة بالعمال الأجانب (18.743.740) ريال الإيرادات المركزية والخاصة بالصناديق والمصالح الأخرى، فيما بلغ إجمالي الانخفاض الخاص بالإيرادات المحلية والمشاركة خلال نفس العام حوالي (3.674.200) ريال. أوضح ذلك لـ(الثورة) مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن ايوب ابو بكر محمد.. مشيرا إلى أن المكتب ركز جل اهتمامه على تقديم خدماته لكل الشرائع الاجتماعية لابقع على الترتيب بل يتوافق وقانون السلطة المحلية في ظل نظام اللامركزية بتطبيق القوانين والقرارات المنظمة لسير تنفيذ قانون العمل اليمني وذلك بما يتعلق بتسجيل وتشغيل العمال

أكثر من 38 مليوناً إيرادات مكتب الشئون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن العام الماضي